الوطن اليمني الجديد وجوده الثورة.. وروحه الوحدة
ونبضه الديمقراطية وحصانته الايمان والحكمة
والحوار والتسامح والمحبة

وكالات الإغاثة الدولية تواصل فضح جرائم وممارسات العدوان

لم يستطع النظام السعودي وكل حلفائه وفي المقدمة منهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحليفان الاستراتيجيان لهذا النظام اخفاء حقائق الممارسات الفظيعة التي يرتكبونها في اليمن إما نتيجة الأعمال العسكرية أو الحصار الظالم والجائر وما تسببوا به من قتل وتجويع لليمنيين وتدمير لليمن..
ورغم كل ما قاموا به للتغطية والتستر على تلك الممارسات والتبرير لها وعرقلة تشكيل لجان اممية مستقلة للتحقيق في مختلف الجرائم التي ارتكبها التحالف بقيادة النظام السعودي... ومنع دخول الصحفيين لنقل الصورة الواضحة لما يحدث في اليمن - إلا أن الحقائق تكشفت واصبح العالم كله على دراية واطلاع بتلك الجرائم والممارسات اللاإنسانية المرتكبة بحق اليمنيين..

لم يستطع هذا النظام الاجرامي رغم كل ما قام به حلفاؤه الاستراتيجيون إخفاء حقيقة المشهد المعتمل في اليمن وتضليل المجتمع الدولي بوقائع واحداث لا وجود لها سوى في وسائله الاعلامية وقنواته الفضائية التي ما زالت تروج للاكاذيب والشائعات دون حياء أو خجل..!!

بقي هذا النظام منذ بدء عدوانه وما يزال يدعي كذبا وزورا ان لا حصاراً مفروضاً على اليمن وان المساعدات الإنسانية الإغاثية تدخل للبلد عبر ميناء الحديدة بانسيابية ولا توجد أي عرقلة من قبل التحالف..؛ بل وادعى ايضا ان مساعدات دول التحالف المقدمة لليمنيين يتم ادخالها لليمن دون أي تعقيدات، وتذهب وسائله الاعلامية وقنواته الفضائية للعزف على هذا الوتر مصحوبا بتقارير كاذبة مطبوخة في مطابخ آل سعود والاستمرار في تزييف حقيقة المشهد المعتمل.. !!

اسلوب قذر لا يلجأ اليه سوى النظام السعودي المنعدم الأخلاق للتغطية على جرائمه والتستر على افعاله وممارساته الإجرامية بحق المدنيين.. وانتهاكه المستمر للقانون الإنساني الدولي ولكل المواثيق والأعراف الدولية..

ديفيد بيسلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي دعا إلى إنهاء الحملة العسكرية للتحالف واتهمه بإعاقة عمليات تقديم المساعدات الإنسانية إلى اليمن..

وكانت منظمات الاغاثة الدولية وصفت الوضع في اليمن بأنه أحد أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم..؛ وأكدت أكثر من مرة ان القيود المفروضة من قبل التحالف قد عمقت معاناة الملايين من المدنيين..

ودعت وكالات ومنظمات الاغاثة الى مزيد من الوصول

المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي :

التحالف السعودي يعيق عمليات تقديم المساعدات الإنسانية إلى اليمن

منظمات الإغاثة:

القيود المفروضة من قبل التحالف عمقت معاناة ملايين من المدنيين

للمناطق الشمالية واتهمت الامم المتحدة التحالف بتقييد دخول السفن الى ميناء الحديدة الرئيسي على البحر الاحمر، الذي يدخل من خلاله حوالي 80 في المائة من واردات اليمن الغذائية.

ديفيد بيسلي قال منتصف الأسبوع الماضي لرويترز "يجب على السعودية تمويل 100 بالمئة من (احتياجات) الأزمة الإنسانية في اليمن. إما أن توقفوا الحرب أو تتولوا تمويل الأزمة.. والخيار الثالث هو القيام بالأمرين".

المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي قال ايضا "لدينا مشكلات في الدخول.. السعوديون خلقوا تعقيدات خطيرة بالنسبة لنا بسبب قيود أشبه بالحصار على الميناء..؛وتدمير الروافع في ميناء الحديدة قلل قدرتنا على إدخال الغذاء بشكل كبير".

وأكد بيسلي أن القيود التي فرضها التحالف أعاقت تسليم وقود تحتاجه مركبات الأمم المتحدة التي تسافر إلى داخل وخارج صنعاء وهي تحمل مساعدات وأفرادا..

من جهته اوضح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن نحو ثلاثة ملايين شخص اضطروا بسبب القصف والقتال للفرار من ديارهم..؛ بينما قتلت الكوليرا ألفي شخص وأصابت 600 ألف شخص آخرين.

كل هذه الحقائق تفضح وتعري كل الإدعاءات الكاذبة التي دأب النظام السعودي ووسائله الإعلامية المختلفة على الترويج لها..؛ ولا يزال يروج لها دون خجل أو وجل..!!

تصريحات مباشرة وصريحة لمسئولين أممين تتهم تحالف العدوان بقيادة النظام السعودي بانتهاك القانون الإنساني الدولي وتحمله مسئولية الكارثة الإنسانية التي تعيشها اليمن..؛ وهنا يبقى السؤال الأهم : ماذا بعد هذه التصريحات.. وهل تتجه الأمم المتحدة لاتخاذ خطوات عملية تؤكد من خلالها رفضها المطلق لتلك الممارسات واستمراريتها والبدء باجراءات فعلية يتم بموجبها رفع الحصار وفتح مطار صنعاء الدولي والتحقيق في مختلف الجرائم والانتهاكات الإنسانية المرتكبة من قبل تحالف العدوان طيلة العامين والنصف الماضية..؟!!

تيريزا ماي تتحدث عن القانون الإنساني الدولي

شر البلية ما يضحك..!!!

شراكة بريطانيا في قتل اليمنيين مدونة وموثقة عالمياً

بعد مضي فترة بسيطة على العدوان الإجرامي الذي يقوده النظام السعودي على اليمن والتعمد الواضح في استهداف المدنيين طالبت العديد من المنظمات الحقوقية المدنية وفي مقدمتها هيومن ووتش رايس الدول الداعمة للنظام السعودي وحلفائه ومنها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بوقف مبيعاتها من الاسلحة وخاصة الاسلحة المحرمة دوليا كون تحالف العدوان يستخدمها متعمدا في استهداف التجمعات المدنية "الأسواق الشعبية وقاعات العزاء والافراح ومنازل المدنيين" اضافة لقصف المنشآت المدنية "المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والموانئ وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات والجسور والطرق" وغيرها من المصالح الخدمية..؛ واثبتت ذلك بالتحقيقات التي قامت بها..

طالبت تلك المنظمات حينها بريطانيا بوقف مبيعاتها من الاسلحة كما طالبت الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول المصنعة للاسلحة ولم تتجاوب مع مطالبها تلك أي دولة واصرت على استمرار دعمها للنظام السعودي وحلفائه والشراكة في قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية اليمنية وانتهاك القانون الانساني الدولي غير آبهة بالمدنيين ولا بالكارثة الانسانية التي سببتها حتى اصبحت اليمن تعيش اسوأ الكوارث الإنسانية في العالم..!!

حينها ونتيجة الحملة التي شنتها عدد من وسائل الاعلام البريطانية واحزاب المعارضة ومنظمات حقوقية على الحكومة البريطانية واتهمتها بالشراكة في قتل اليمنيين وتدمير اليمن نتيجة اصرارها على الاستمرار في دعم النظام السعودي وحلفائه ورفضها ايقاف مبيعاتها من الاسلحة.. ادلت رئيسة وزراء الحكومة البريطانية تيريزا ماي بتصريحات ترفض فيها وقف مبيعات الاسلحة وأكدت أن علاقاتها بالسعودية ودول الخليج أهم من المدنيين في اليمن.. وذهبت تيريزا تدافع عن النظام السعودي وتبرر جرائمه وتحث قيادات ذلك النظام الإرهابي على الاستمرار في عدوانه..!!

الأسبوع الماضي التقت رئيسة الحكومة البريطانية وزير الخارجية السعودي وأكدت تيريزا ماي ضرورة إنهاء الحرب في اليمن.."!!" ؛ وفي اللقاء ذاته ناقشت أهمية الالتزام بالقانون الإنساني الدولي..!!!

تيريزا ماي ومن قبلها رئيس الوزراء السابق رخصوا مبيعات اسلحة بأكثر من 3,3 مليار جنيه استرليني إلى المملكة العربية السعودية منذ بدء حملتها الدموية على اليمن في مارس 2015م!!

وعوضا عن ذلك بقيت بريطانيا تعرقل كل الاجراءات التي كان مجلس الأمن يعتزم اتخاذها ضد تحالف العدوان والتغطية على جرائمه وترفض تشكيل لجان مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي.. بل وتتهرب من الحديث عن القانون الانساني الدولي..؛ إلى أن جاءت ماي الأسبوع الماضي لتتحدث عن ضرورة إنهاء الحرب في اليمن وأهمية الالتزام بالقانون الإنساني الدولي..!!

بعد عامين ونصف من الجرائم والانتهاكات المتواصلة للنظام السعودي والدعم غير المنقطع والتحريض المستمر من قبل الحكومة البريطانية لهذا النظام وعدوانه تأتي رئيسة وزراء هذه الحكومة لتتحدث عن القانون الإنساني الدولي وتؤكد على ضرورة إنهاء الحرب في اليمن..!!!

هل تفهمون شيئا "؟!" .. بريطانيا وتيريزا ماي الشريكة الفعلية مع النظام السعودي في قتل المدنيين اليمنيين وتدمير اليمن تتحدث عن القانون الإنساني الدولي وإنهاء الحرب في اليمن..!!!!

تيريزا ماي تعتقد أن حديثها هذا سيعفيها من المساءلة القانونية إزاء جرائم العدوان وبيعها للاسلحة المحرمة دوليا للنظام السعودي الإجرامي القاتل..!!

لن تسقط تلك الجرائم أو يتجاوزها التاريخ وسيتم ملاحقة مرتكبيها وداعميها في المحاكم الدولية حتى تتحقق العدالة ولن يضيع حق وراءه مطالب ولتذهب تيريزا ماي وتصريحاتها إلى الجحيم..!!

بعد مرور عامين على تفويض لجنة «الفار» المشكلة سعوديا بالتحقيق..

هل يضطلع مجلس حقوق الإنسان بمسئولياته ويوجه بالتحقيق في الانتهاكات باليمن؟!

أخيرا وبعد صمت طويل اصدر مكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان تقريرا حول انتهاكات حقوق الإنسان في الحرب الدائرة في اليمن، واهاب المكتب في تقريره الصادر الأسبوع الماضي الموافقة على التحقيق في الأعمال الوحشية التي ارتكبت خلال ما وصفه بأنه "كارثة من صنع الإنسان بالكامل" .. بعد أن ادرك مسئولوه أن " حكومة الفار هادي" التي منحت التفويض من الأمم المتحدة وبايعاز سعودي للتحقيق في الانتهاكات والجرائم المرتكبة غير مؤهلة للقيام بهذه المهمة..!!

منذ البداية طالب التحالف الوطني بصنعاء الأمم المتحدة بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في مختلف الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان بالتوازي مع ما يتم ترويجه من قبل الفار هادي وحكومته المنتهية الصلاحية حول الانتهاكات والجرائم المرتكبة من قبل من يسمونهم "الانقلابيين" ..

مطالبات عدة للتحقيق في مختلف الجرائم كانت تقابل من النظام السعودي ومرتزقته بالرفض..؛ وللتغطية على جرائمهم ورفضهم تشكيل لجنة أممية محايدة ومستقلة ذهبوا في اتجاه تشكيل "لجنة وطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن" ومنحت المنظمة الدولية التفويض لها بالتحقيق في تلك الجرائم دون خجل !!

نعم.. فوضت واوكلت المنظمة الدولية للقاتل ومنفذ تلك الجرائم مهمة التحقيق فهل ذلك يمثل صورة من صور العدالة الانسانية التي تدعي المنظمة الدولية رعايتها وحمايتها في العالم ؟!!

طيلة العامين الماضيين بقي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي يضم 47 دولة في عضويته يحجم عن الاضطلاع بالمهمة تاركا إياها للجنة الوطنية التي شكلها القتلة والمجرمون "تحالف العدوان بقيادة السعودية" وهم من تحملهم الأمم المتحدة مسئولية قتل أكثر من نصف المدنيين إذ أن الغارات الجوية كانت السبب الرئيسي لسقوط قتلى من المدنيين والأطفال..

كما أن التقرير الصادر من مكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الانسان القى"اللوم" كذلك على التحالف في إثارة أزمة غذاء تركت 7,3 ملايين شخص على شفا المجاعة..!!

وكان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين قد أشار إلى أنه من الضروري إجراء تحقيق مستقل ودولي بشأن النزاع في اليمن. وقال "لقد دعوت مراراً وتكراراً المجتمع الدولي إلى اتخاذ مبادرة - إجراء تحقيق مستقل ودولي بشأن المزاعم المتعلقة بانتهاكات خطيرة جداً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن. وإن إجراء تحقيق دولي سيكون مفيداً جداً في إنذار الأطراف المتورطة في النزاع الذي يراقبه المجتمع الدولي وهو مصمم على مساءلة مرتكبي الانتهاكات والإساءات".

وقال المفوض السامي "إن تحفظ المجتمع الدولي عن طلب العدالة لضحايا النزاع في اليمن لهو أمر مخز ويساهم بطرق عدة في استمرار الرعب".

هكذا بقي النظام السعودي الإرهابي الفاشي منذ بدء عدوانه يستعرض عضلاته على المدنيين ويتلاعب بالقوانين الدولية في ظل صمت دولي مخز وغير مبرر..!!

فضح النظام السعودي مسئولي المنظمة الدولية التي ظهرت غير قادرة على إتخاذ أي قرارات تدين جرائمه وتوجه بالتحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها.. وأظهرها متواطئة وشريكة رئيسية في ارتكاب هذه الجرائم..!!

هذه هي الحقيقة ولا تحتاج إلى شرح أو إيضاح.. والأحداث والوقائع بكافة اشكالها وألوانها تكفي لشرح وتوضيح طبيعة العلاقة والشراكة القائمة بين المنظمة الأممية والنظام السعودي ومن تحالف معه من دول ومرتزقة وجماعات إرهابية ومليشيات مسلحة..!!

منذ 26 مارس 2015 م والعدوان الإجرامي بقيادة النظام السعودي يرتكب جرائمه ومجازره البشعة بحق المدنيين، ويستهدف المدارس والمستشفيات والطرقات والجسور وقاعات الافراح والعزاء ومنازل المواطنين وسياراتهم والأسواق الشعبية وخزانات المياه وشبكات الكهرباء والمصانع والمؤسسات الحكومية والخاصة وغيرها من البنى الأساسية المدنية فيما منظمة الأمم المتحدة "يناشد" النظام السعودي وحلفاءه بعدم استهداف المدنيين والبنية الأساسية كون ذلك مخالف للقانون الإنساني الدولي والأعراف الدولية وكفى..!!!

يبقى التقرير الصادر من مكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان ومطالبته الموافقة على التحقيق في الأعمال الوحشية التي ارتكبت في اليمن هو المحك الحقيقي الذي سيحدد ويظهر جدية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التفاعل مع التوصيات التي حملها التقرير والتوجه لتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في مختلف الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها كل الأطراف طيلة العامين والنصف الماضية من عمر العدوان..

فهل يتحمل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسئولياته ويتجه صوب وقف مسرحيته الهزلية التي كانت سببا في تمادي العدوان بقيادة النظام السعودي على الاستمرار في ارتكاب جرائمه ومجازره التي خلفت عشرات الآلاف من القتلى والمصابين المدنيين..؟! أم تواصل المنظمة الدولية تأكيدها لشعوب العالم أنها ليست سوى حاضنة لأنظمة القتل والعدوان والإجرام كما تمثل لسان حال تلك الأنظمة والدفاع عنها وتتولى مهمة التغطية على جرائمها في العالم..؟!